

تأثير إدارة رأس المال العامل على الأداء المالي في المصارف دراسة حالة بنك سورية والمهجر

إعداد

الدكتور نهادر حيدر¹

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير إدارة رأس المال العامل على الأداء المالي في بنك سورية والمهجر، من خلال دراسة حالة بنك سورية والمهجر المدرج في سوق دمشق للأوراق المالية. وتم قياس كفاءة إدارة رأس المال العامل عبر ثلاثة مؤشرات رئيسية هي نسبة السيولة، والدورة النقدية، وهيكل رأس المال، في حين تم التعبير عن الأداء المالي بمؤشر العائد على الأصول. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام بيانات مالية سنوية للفترة الممتدة من عام 2007 حتى عام 2024، وتم تحليل البيانات باستخدام نماذج الانحدار الخطي البسيط من خلال برنامج SPSS.

أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي ذو دلالة معنوية لكل من نسبة السيولة والدورة النقدية وذو دلالة معنوية وعكسية لهيكل رأس المال على العائد على الأصول، بما يعكس الدور المحوري لكفاءة إدارة الموارد قصيرة الأجل في تحسين ربحية بنك سورية والمهجر. كما بينت النتائج أن تحقيق التوازن بين السيولة والربحية، وتحسين إدارة التدفقات النقدية، واختيار هيكل رأس مال ملائم، يسهم في تعزيز الاستقرار المالي للمصرف، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية غير المستقرة التي مرّ بها الاقتصاد السوري خلال فترة الدراسة.

وخلصت الدراسة إلى أن إدارة رأس المال العامل تمثل أحد المحددات الأساسية للأداء المالي في المصارف الخاصة السورية، وأوصت بضرورة تبني سياسات أكثر كفاءة ومرونة في إدارة السيولة

⁽¹⁾ أستاذ مساعد، كلية الأعمال والإدارة، اختصاص تمويل ومصارف، جامعة القلمون الخاصة.

E-mail: nehad.haidar@uok.edu.sy

Email: drnehadhaidar@gmail.com

والتدفقات النقدية، بما يدعم الاستدامة المالية ويحد من المخاطر المصرفية، مع التأكيد على أهمية هذه النتائج لصنّاع القرار المصرفي والجهات الرقابية والباحثين في المجال المالي.
الكلمات المفتاحية:
إدارة رأس المال العامل، السيولة، الدورة النقدية، هيكل رأس المال، العائد على الأصول، بنك سورية والمهجر.

The Impact of Working Capital Management on Financial Performance in Banks - A Case Study of the Bank of Syria and Overseas

**Prepared by
Dr. Nehad Haidar²**

Abstract:

This study aims to analyze the impact of working capital management on financial performance in the Syrian banking sector, through a case study of Bank of Syria and Overseas, listed on the Damascus Securities Exchange. The efficiency of working capital management is measured using three main indicators: liquidity ratio, cash conversion cycle, and capital structure, while financial performance is represented by return on assets (ROA). The study adopts a descriptive-analytical approach based on annual financial data covering the period from 2007 to 2024, and the data are analyzed using simple linear regression models through SPSS software.

2) Associate Professor, Faculty of Business and Management, specializing in Finance and Banking, University Of Kalamoon.

E-mail: nehad.haidar@uok.edu.sy

Email: drnehadhaidar@gmail.com

The results indicate a positive and statistically significant effect of both the liquidity ratio and the cash conversion cycle, and a statistically significant negative effect of capital structure on return on assets, reflecting the pivotal role of efficient short-term resource management in enhancing the profitability of Bank of Syria and Overseas. The findings also show that achieving a balance between liquidity and profitability, improving cash flow management, and selecting an appropriate capital structure contribute to strengthening the bank's financial stability, particularly under the unstable economic conditions experienced by the Syrian economy during the study period.

The study concludes that working capital management represents one of the key determinants of financial performance in Syrian private banks. It recommends adopting more efficient and flexible policies in managing liquidity and cash flows to support financial sustainability and reduce banking risks, while emphasizing the importance of these findings for banking decision-makers, regulatory authorities, and researchers in the field of finance.

Keywords:

Working Capital Management, Liquidity, Cash Conversion Cycle, Capital Structure, Return on Assets, Bank of Syria and Overseas.

1- مقدمة:

تُعد إدارة رأس المال العامل أحد اللبانات الجوهرية في الإدارة المالية للمؤسسات، نظراً لدورها المركزي في إدارة الأصول المتداولة والالتزامات قصيرة الأجل وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد. وتشير الأدبيات المالية الحديثة إلى أنّ فعالية إدارة رأس المال العامل تُمثّل شرطاً رئيسياً لتعزيز الأداء المالي والكفاءة التشغيلية وتقليل المخاطر المرتبطة بالسيولة (Panda & Nanda, 2022). وتزداد هذه الأهمية بصورة خاصة في القطاع المصرفي، لأن المصارف تعمل كمؤسسات وساطة مالية تعتمد على إدارة تدفقات نقدية مستمرة وضمان الملاءة في مواجهة الالتزامات الفورية. وقد أظهرت دراسات حديثة أنّ التوازن بين الربحية والسيولة يُعدّ جوهر القرارات المتعلقة برأس المال العامل، وأن أي اختلال في أحدهما قد يؤدي إلى مخاطر سيولة أو انخفاض في العائدات (Gill & Shah, 2023). وفي السياق العربي، بينت دراسات مالية أنّ كفاءة دورة التحصيل وإدارة النقد تُسهم مباشرة في تحسين الربحية وتقليل التعثر المالي في المصارف التجارية (الكردي، 2021). أما في الحالة السورية، فقد اكتسبت إدارة رأس المال العامل بعداً استراتيجياً خلال سنوات الأزمة الاقتصادية، نتيجة التذبذب الحاد في مستويات السيولة، وارتفاع مخاطر الائتمان، وتراجع القيمة الحقيقية للعملة المحلية. وقد أشارت دراسات محلية إلى أنّ المصارف الخاصة السورية واجهت تحديات في إدارة الأصول المتداولة نتيجة القيود النقدية وارتفاع مستويات السحب النقدي من العملاء، الأمر الذي فرض اعتماد سياسات أكثر تحفظاً في إدارة السيولة قصيرة الأجل (حيدر، 2023). كما أظهرت تحليلات اقتصادية أنّ المصارف التي استطاعت ضبط دورة التحصيل وإدارة مخزونها من الأدوات المالية قصيرة الأجل حققت مستويات أعلى من الاستقرار المالي مقارنة بالمصارف ذات الممارسات التقليدية (السيوفي، 2022). وفي ضوء ذلك، أصبحت كفاءة إدارة رأس المال العامل أحد المحددات الجوهرية لاستمرارية عمل المصارف السورية وقدرتها على الحفاظ على الربحية التشغيلية رغم القيود الاقتصادية والمالية المتلاحقة.

2- مشكلة البحث وأهميته:

2-1 مشكلة البحث: على الرغم من الأهمية النظرية الواضحة لرأس المال العامل، إلا أن هناك فجوة تطبيقية في العديد من المصارف، تتمثل في عدم القدرة على تحقيق التوازن الأمثل بين إدارة رأس المال العامل من حيث التشغيل والأداء المالي، ومن هنا تبرز مشكلة البحث في وجود تباين ملحوظ في كفاءات هذه الإدارات فيما بين المصارف، الأمر الذي قد يفسر اختلاف الأداء المالي لها، حيث تفتقر العديد من تلك الإدارات إلى استراتيجيات فعالة تحقق التوليفة المثلى التي تضمن إدارة كفاءة وأداء مالي مثالي.

لذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تشخيص هذا الإشكال من خلال تحليل العلاقة السببية بين كفاءة إدارة رأس المال العامل والأداء المالي لبنك سورية والمهجر، لتحديد مدى تأثير السياسات والاستراتيجيات المتبعة في إدارة رأس المال العامل على النتائج المالية، وبالتالي يمكن صياغة المشكلة الرئيسية للبحث في:

ما هو تأثير إدارة رأس المال العامل على الأداء المالي لبنك سورية والمهجر؟

وانطلاقاً من المشكلة الرئيسية يمكن صياغة مشكلات فرعية كالآتي:

1. ما هو تأثير السيولة على العائد على الأصول لبنك سورية والمهجر.
2. ما هو تأثير الدورة النقدية على العائد على الأصول لبنك سورية والمهجر.
3. ما هو تأثير هيكل رأس المال على العائد على الأصول لبنك سورية والمهجر.

2-2 أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من جانبين.

2-2-1 الأهمية النظرية للبحث:

تتمثل الأهمية النظرية لهذا البحث في إثراء الأدبيات المالية والمصرفية المتعلقة بإدارة رأس المال العامل، من خلال تحليل أثر كفاءة إدارته على العائد على الأصول في القطاع المصرفي الذي يعاني من ظروف اقتصادية تتسم بعدم الاستقرار، ويسد فجوة بحثية في الأدبيات المحلية والعربية من خلال تقديم دليل قياسي تطبيقي من مصرف سوري.

2-2-2 الأهمية العملية للبحث:

تتبع الأهمية العملية للبحث من نتائجه القابلة للتطبيق في دعم إدارات المصارف، ولا سيما بنك سورية والمهجر، في تحسين سياسات إدارة السيولة والموجودات المتداولة بما يعزز الربحية والاستقرار المالي. ويسهم التركيز المكاني على مصرف واحد في تعميق التحليل وفهم أثر كفاءة إدارة رأس المال العامل على الأداء المالي في إطار واقعي ومحدد. كما توفر الدراسة مؤشرات مفيدة للجهات الرقابية وصانعي السياسات المصرفية، وتشكل مرجعاً عملياً للباحثين لإجراء دراسات مستقبلية في السياق المصرفي السوري.

3- أهداف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف إلى تأثير إدارة رأس المال العامل المعبر عنه في (السيولة، الدورة النقدية، هيكل رأس المال) في الأداء المالي المعبر عنها في (العائد على الأصول) لبنك سورية والمهجر المدرج في سوق دمشق للأوراق المالية منذ انطلاق نشاطه في السوق المصرفية السورية عام 2007 وحتى عام 2024. وذلك من خلال استخدام تقنيات برنامج SPSS-21. وعليه يمكن تحديد الأهداف الآتية:

- معرفة تأثير السيولة على العائد على الأصول لبنك سورية والمهجر.
- معرفة تأثير الدورة النقدية على العائد على الأصول لبنك سورية والمهجر.
- معرفة تأثير هيكل رأس المال على العائد على الأصول لبنك سورية والمهجر.

4- مجتمع وعينة البحث Research Population And Sample:

1. مجتمع البحث: يشمل المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
2. عينة البحث: تشمل بنك سورية والمهجر.

5- فرضيات البحث.

للإجابة على تساؤلات البحث، فإنه تم صياغة الفرضية الرئيسية الآتية:
يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين كفاءة إدارة رأس المال العامل والأداء المالي لبنك سورية والمهجر. وبناء عليه تم صياغة الفرضيات الفرعية الآتية:

1. يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين السيولة والعائد على الأصول لبنك سورية والمهجر.

2. يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين الدورة النقدية والعائد على الأصول لبنك سورية والمهجر .
3. يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين هيكل رأس المال والعائد على الأصول لبنك سورية والمهجر .
- 6- حدود البحث:

الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية لهذا البحث في بنك سورية والمهجر باعتباره أحد المصارف الخاصة العاملة في الجمهورية العربية السورية والمدرج في سوق دمشق للأوراق المالية، وقد تم اختيار هذا المصرف نظراً لكونه من أوائل المصارف الخاصة التي بدأت نشاطها في السوق المصرفية السورية، ولأهميته النسبية داخل القطاع المصرفي الخاص السوري، وتوفر بياناته المالية المنشورة، إضافة إلى تمثيله لخصائص بيئة العمل المصرفية السورية خلال فترة الدراسة، بما تشمله من تحديات اقتصادية ومالية استثنائية.

الحدود الزمانية: سوف تتم الدراسة التطبيقية في هذا البحث خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2007 وحتى 2024.

7- مصطلحات البحث وتعريفاته الاجرائية.

- **نسبة السيولة (Current Ratio)** ويرمز لها ب (CR): وهي قدرة بنك سورية والمهجر على الوفاء بالتزاماته المالية قصيرة الأجل عند استحقاقها، دون تكبد خسائر كبيرة. وتُعد السيولة مؤشراً حاسماً لضمان استمرارية العمليات المصرفية وتجنب مخاطر العجز النقدي.
- **الدورة النقدية (Cash Conversion Cycle)** ويرمز لها ب(CCC): وهي المدة الزمنية منذ بداية الاستثمار وحتى الحصول على عائد تقديم الخدمات المصرفية، وهي تقيس قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل، وتفسر النتيجة على أنه كلما ارتفعت قيمة الفترة زاد من احتمال قدرة المصرف على سداد التزاماته قصيرة وطويلة الأجل.
- **هيكل رأس المال (Capital Structure)** هو المزيج التمويلي الذي يعتمد عليه "بنك سورية والمهجر" بين مصادر الأموال الخاصة (حقوق الملكية) والمصادر الخارجية (الديون والاقتراض في حال وجودها) لتمويل أصوله وأنشطته. ويعكس هذا الهيكل خيارات المصرف الاستراتيجية بين التمويل الذاتي والتمويل بالدين، وتأثير ذلك على الربحية والمخاطر المالية.

8- متغيرات البحث:

المتغيرات المستقلة:

- أ. نسبة السيولة Current Ratio (CR) = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة. وتتكون في المصارف مما يلي:
- الأصول المتداولة: النقدية في الخزينة وأرصدة البنك المركزي، الأوراق المالية السائلة، القروض والأسهم القابلة للتحويل.
 - الخصوم المتداولة: الودائع الجارية والادخارية، الودائع لأجل قصيرة الأجل، الاقتراضات بين المصارف
- ب. الدورة النقدية (CCC) وتحسب وفق المعادلة الآتية = (فترة تحصيل الذمم المدينة) Days Payable Outstanding (DPO) - فترة سداد الذمم الدائنة Days Payable Outstanding (DPO)
- تحسب فترة تحصيل الذمم المدينة وفق المعادلة = الموجودات المتداولة / (365 X الفوائد المدينة).
فترة سداد الذمم الدائنة = قروض قصير الأجل / (365 X الفوائد الدائنة)
- ج. هيكل رأس المال: يحسب وفق المعادلة: نسبة الديون إلى إجمالي الموجودات.
- د. المتغير التابع: المعبر عنه بالعائد على الأصول (ROA) ويحسب وفق المعادلة: صافي الربح بعد الضريبة/ إجمالي الأصول.

9- الإطار النظري والدراسات السابقة.

9-1 الإطار النظري للبحث:

9-1-1 الإطار النظري لرأس المال العامل:

يمتلك مفهوم رأس المال العامل خصوصية في المصارف تختلف فيها عن المؤسسات الأخرى (الصناعية مثلاً)، حيث تعتمد المصارف على الرفع المالي العالي، وتعتبر الودائع (خصوم) مصدر تمويل رئيسي في المصارف. وبالتالي، تركز إدارة رأس المال العامل فيها على إدارة السيولة وعلى إدارة مخاطر الائتمان المرتبطة بالقروض والتسهيلات قصير وطويلة الأجل، وليس فقط المخزون والذمم المدينة كما هو الحال في بقية المؤسسات، مما يجعل إدارة التزاماتها المتداولة (الخصوم) بنفس أهمية إدارة أصولها المتداولة (Rose & Hudgins, 2019) وقد أكدت الأطر التنظيمية الدولية، وعلى رأسها مقررات بازل III، على هذه الخصوصية من خلال وضع معايير صارمة

لقياس وإدارة مخاطر السيولة الناشئة عن هذا التركيب المميز، وهو ما يظهر في تقرير مراقبة بازل III لعام 2025 الذي ينتبع تطبيق نسب LCR و NSFR على المستوى العالمي لضمان قدرة البنوك على مواجهة صدمات السيولة (BCBS, 2025).

تُعد إدارة رأس المال العامل (Working Capital Management) من المحددات الأساسية للأداء المالي في الشركات ومنها المصارف، نظرًا لارتباطها المباشر بكفاءة إدارة الموارد قصيرة الأجل وتحقيق التوازن بين السيولة والربحية. وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن كفاءة إدارة عناصر رأس المال العامل، والمتمثلة في النقدية، الذمم المدينة، المخزون، والذمم الدائنة، تسهم بشكل جوهري في تحسين مؤشرات الأداء المالي مثل العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) والقيمة الاقتصادية المضافة (EVA). (Kumar et al., 2025).

وقد أظهرت دراسات تطبيقية حديثة أن الشركات التي تحافظ على مستوى أمثل من رأس المال العامل تحقق أداءً ماليًا أفضل مقارنة بتلك التي تعاني من فائض أو عجز في رأس المال العامل، حيث يؤدي الفائض إلى تجميد الموارد وتحمل تكاليف فرصة بديلة مرتفعة، في حين يزيد العجز من مخاطر التعثر المالي. (Kiymaz & Gupta, 2024).

العوامل المؤثرة في رأس المال العامل:

1. السيولة (Liquidity):

تُعد السيولة من أهم المؤشرات المالية التي تعكس قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها دون التعرض لخسائر جوهريّة، الأمر الذي يجعلها عنصراً حاسماً في تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز الأداء المالي في القطاع المصرفي (عبد الهادي، 2024). وفي هذا السياق، تؤكد الأدبيات المصرفية الحديثة أن الإدارة الكفؤة للسيولة تسهم بشكل مباشر في تحسين مؤشرات الأداء المالي، ولا سيما العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE)، من خلال تقليل مخاطر التعثر وتعزيز ثقة المودعين والمستثمرين (Berger & Bouwman, 2023).

وتشير الدراسات التطبيقية الحديثة إلى وجود علاقة غير خطية بين السيولة والأداء المالي في المصارف، حيث إن الاحتفاظ بمستويات كافية من السيولة يعزز الاستقرار المالي ويحد من

المخاطر، في حين أن الإفراط في السيولة قد يؤدي إلى انخفاض الربحية نتيجة ضياع فرص استثمارية ذات عوائد أعلى، وهو ما يعكس ضرورة تحقيق التوازن الأمثل بين السيولة والربحية (Demirgüç-Kunt et al., 2024). كما توصلت دراسات أخرى إلى أن ضعف إدارة السيولة يزيد من تعرض المصارف لمخاطر السيولة والضغط المالية، خاصة خلال فترات الأزمات وعدم الاستقرار الاقتصادي، مما ينعكس سلباً على أدائها المالي. (Vodová, 2023).

وفي ضوء المتطلبات التنظيمية الدولية، مثل مقررات بازل (III)، تؤكد الأدبيات أن الالتزام بنسب السيولة التنظيمية، كمعامل تغطية السيولة (LCR) يسهم في تحسين الأداء المالي طويل الأجل للمصارف، رغم ما قد يفرضه من قيود قصيرة الأجل على الربحية. (Altunbas et al., 2023). وفي السياق العربي، أظهرت دراسات حديثة على المصارف المدرجة في أسواق المال العربية وجود أثر معنوي للسيولة على الأداء المالي، حيث تبين أن المصارف ذات الإدارة الفعالة للسيولة تحقق مستويات أعلى من الربحية والاستقرار المالي، لا سيما في البيئات الاقتصادية المتقلبة (عبد الكريم واليوسف، 2025).

2. الدورة النقدية: (Cash Conversion Cycle)

تُعد الدورة النقدية من المؤشرات المحاسبية والمالية الأساسية المستخدمة لقياس كفاءة إدارة رأس المال العامل في المصارف، إذ تعكس المدة الزمنية اللازمة لتحويل الموارد النقدية المستثمرة في الأنشطة التشغيلية إلى تدفقات نقدية داخلية. وفي السياق المصرفي، تأخذ الدورة النقدية أهمية خاصة نظراً لطبيعة النشاط القائم على الوساطة المالية وإدارة الأصول والخصوم قصيرة الأجل، حيث ترتبط الدورة النقدية بكفاءة إدارة السيولة، وسياسات الائتمان، وتحصيل القروض، وإدارة الالتزامات قصيرة الأجل. (Baños-Caballero et al., 2023).

وتشير الأدبيات المصرفية الحديثة إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين طول الدورة النقدية والأداء المالي للمصارف، وتؤكد الدراسات أن إطالة الدورة النقدية في المصارف قد تعكس ضعف كفاءة إدارة الائتمان أو ارتفاع معدلات القروض المتعثرة، مما ينعكس سلباً على الأداء المالي ويزيد من الضغوط على السيولة والملاءة المالية. (García-Teruel & Martínez-

(Solano, 2023)، حيث يؤدي تقليص فترة التحصيل وتحسين إدارة الموجودات السائلة إلى تعزيز مؤشرات الربحية، ولا سيما العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE)، إضافة إلى تحسين الاستقرار المالي وتقليل مخاطر التعثر (الزعبي والحموري، 2025)، كما توصلت دراسات تطبيقية حديثة إلى أن المصارف التي تعتمد سياسات فعالة لإدارة الدورة النقدية تكون أكثر قدرة على مواجهة الصدمات الاقتصادية والحفاظ على مستويات مستقرة من الربحية، خاصة في فترات عدم اليقين المالي وارتفاع المخاطر الائتمانية (Nguyen & Dang, 2024).

3. هيكل رأس المال (Capital Structure):

يُعد هيكل رأس المال من العوامل الجوهرية المؤثرة في الأداء المالي للمصارف، نظراً لاعتماده المباشر على مزيج مصادر التمويل المتمثلة في حقوق الملكية والالتزامات، وما يترتب على ذلك من آثار على الربحية والمخاطر والاستقرار المالي. وفي القطاع المصرفي على وجه الخصوص، تكتسب قرارات هيكل رأس المال أهمية مضاعفة بسبب المتطلبات التنظيمية لكفاية رأس المال، ودورها في امتصاص الخسائر وتعزيز الثقة في النظام المصرفي (Berger & Bouwman, 2023).

وتشير الأدبيات الحديثة إلى وجود علاقة معنوية بين هيكل رأس المال والأداء المالي في المصارف، حيث أظهرت العديد من الدراسات وجود تأثير إيجابي لارتفاع مستويات رأس المال المملوك (Equity Capital) على مؤشرات الأداء المالي، ولا سيما العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE)، نتيجة تعزيز القدرة على مواجهة المخاطر الائتمانية والمالية وتقليل احتمالات التعثر (Demirgüç-Kunt et al., 2024). في المقابل، قد يؤدي الاعتماد المفرط على التمويل بالديون إلى زيادة تكاليف التمويل وارتفاع مستوى المخاطر، مما ينعكس سلباً على الأداء المالي، خاصة في فترات عدم الاستقرار الاقتصادي (Gropp & Heider, 2024).

كما توصلت دراسات تطبيقية حديثة إلى أن هيكل رأس المال الأمثل في المصارف يحقق توازناً بين تعظيم الربحية والحفاظ على الاستقرار المالي، حيث يسهم الالتزام بمعدلات كفاية رأس المال في تحسين الأداء طويل الأجل وتقليل تقلبات الأرباح، لا سيما في المصارف العاملة في الاقتصادات الناشئة. (Altunbas et al., 2023) وفي سياق آخر، أكدت دراسات حديثة على المصارف المدرجة في أسواق المال العربية وجود أثر معنوي لهيكل رأس المال على الأداء المالي، حيث تبين أن ارتفاع نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول يعزز الربحية ويحد من المخاطر، خاصة في ظل التقلبات الاقتصادية وارتفاع عدم اليقين المالي (الحلاق والشمري، 2025)، وهذا يعني وفق الأدبيات المعاصرة أن اختيار هيكل رأس المال المناسب يمثل أداة استراتيجية لتحسين الأداء المالي وتعزيز الاستقرار المصرفي.

9-1-2 الإطار النظري للأداء المالي في المصارف:

أولاً: مفهوم الأداء المالي المصرفي ومؤشرات قياسه:

يُعدّ الأداء المالي من المفاهيم الجوهرية في التحليل المصرفي، كونه يعكس ويعبر عن قدرة المصارف على تحقيق أهدافها الأساسية المتمثلة في تعظيم الربحية، وضمان السيولة، وإدارة المخاطر، والحفاظ على الاستقرار المالي في ظل بيئة تتسم بالتقلب وعدم اليقين (الصايغ، 2025). ويُنظر إلى الأداء المالي بوصفه محصلة تفاعل مجموعة من العوامل الداخلية، مثل كفاءة الإدارة وهيكل الملكية وجودة الحوكمة وإدارة المخاطر، إلى جانب العوامل الخارجية المرتبطة بالبيئة الاقتصادية الكلية والإطار الرقابي (Berger & Mester, 2022).

يُقاس الأداء المالي في المصارف باستخدام مجموعة من المؤشرات الكمية التي تهدف إلى تقديم صورة شاملة عن الوضع المالي والتشغيلي للمصرف، ومن أبرزها مؤشرات الربحية (ROA، ROE، NIM)، ومؤشرات السيولة، ونسب كفاية رأس المال، وجودة الأصول، والكفاءة التشغيلية. وتؤكد الأدبيات المصرفية أن الاعتماد على مؤشر واحد فقط قد يعطي صورة جزئية، الأمر الذي يستدعي استخدام مجموعة متكاملة من المؤشرات لتحقيق تقييم أكثر دقة وموضوعية للأداء المالي (Berger & Mester, 2022).

وفي هذا السياق، تشير الدراسات العربية إلى أن مؤشرات الربحية تُعدّ الأكثر استخداماً في تقييم الأداء المالي للمصارف العربية، لكونها تعكس بشكل مباشر كفاءة الإدارة في تحقيق العائد من الموارد المتاحة (النعمي، 2023).

ثانياً: أهمية العائد على الأصول في تقييم الأداء المالي:

يُعدّ العائد على الأصول (Return on Assets – ROA) من أهم المؤشرات المستخدمة في قياس الأداء المالي للمصارف، إذ يعكس قدرة الإدارة المصرفية على توظيف إجمالي الأصول بكفاءة لتحقيق الأرباح. ويتميّز هذا المؤشر بكونه أقل تأثراً بالرافعة المالية المرتفعة التي تميّز النشاط المصرفي مقارنةً بمؤشر العائد على حقوق الملكية، مما يجعله مؤشراً أكثر ملاءمة للحكم على الكفاءة التشغيلية الحقيقية للمصرف. (Athanasoglou et al., 2021)

وتؤكد الدراسات العربية الحديثة أن ارتفاع ROA يُعدّ دلالة على تحسن كفاءة إدارة الأصول والخصوم، وانخفاض مستويات الهدر وسوء التوظيف المالي، حيث يشير (الجمال، 2024) إلى أن المصارف التي تعتمد سياسات فعالة في إدارة مواردها قصيرة وطويلة الأجل تحقق مستويات أعلى من العائد على الأصول. كما توصلت دراسة (النعمي، 2023) إلى أن العائد على الأصول يُعدّ مؤشراً مركزياً في تقييم الأداء المالي للمصارف العربية، لكونه يعكس في آن واحد الربحية وكفاءة استخدام الموارد والمخاطر التشغيلية.

ثالثاً: الأداء المالي في ظل المخاطر المصرفية:

يرتبط الأداء المالي للمصارف ارتباطاً وثيقاً بمستوى المخاطر المصرفية، لا سيما المخاطر الائتمانية والتشغيلية في فترة الأزمة في سوريا التي اتسمت بالتقلبات الاقتصادية الحادة، حيث تؤدي الزيادة في القروض المتعثرة وضعف سياسات إدارة المخاطر إلى تراجع مؤشرات الربحية، وعلى رأسها العائد على الأصول (سليمان، 2023). وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن المصارف التي تتمتع بأطر متقدمة لإدارة المخاطر تحقق أداءً مالياً أكثر استقراراً، خاصة خلال فترات الأزمات الاقتصادية (Ozili, 2023).

وفي السياق ذاته، أظهرت دراسات حديثة أن المصارف ذات العائد على الأصول المرتفع تكون أكثر قدرة على امتصاص الصدمات الاقتصادية والمحافظة على استمرارية النشاط المصرفي، مما يعزز دورها في دعم الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي. (Khan et al., 2024) ومما يستدعي تبني سياسات رقابية ومصرفية أكثر كفاءة لتعزيز الاستدامة المالية (Ozili, 2023).

9-2 الدراسات السابقة:

9-2-1 الدراسات باللغة العربية:

أ. دراسة (الجمال، أسامة، 2024). بعنوان: العوامل المؤثرة في كفاءة إدارة رأس المال العامل - دراسة حالة مصرف التجارة والتنمية:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة كفاءة إدارة رأس المال العامل لمصرف التجارة والتنمية، واستخدم المنهج الوصفي في الدراسة، واستخرجت متغيرات الدراسة من القوائم المنشورة للمصرف خلال الفترة 2007-2018، وتم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام نماذج الانحدار المتعدد، وتوصلت الدراسة إلى أن كفاءة الإدارة تتأثر بكل من مستوى السيولة (CR) إيجابياً وبفترة التحول إلى نقد (CCC) عكسياً، بينما لا يؤثر الرفع المالي على كفاءة المصرف.

ب. دراسة (سليمان، ايات، 2024). بعنوان: أثر كفاءة ادارة راس المال العامل على الاداء المالي للشركات الصناعية المدرجة في بورصتي فلسطين وعمان:

هدفت هذه الرسالة الى التعرف على أثر كفاءة ادارة رأس المال العامل (دورة تحويل النقد وفترة الاحتفاظ بالمخزون وفترة الذمم المدينة وفترة الذمم الدائنة) على الاداء المالي مقاساً بالعائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية للشركات الصناعية المدرجة في بورصتي فلسطين وعمان خلال الفترة (2013-2022)، حيث استخدمت التدفقات النقدية التشغيلية والانتاجية والرافعة المالية وحجم الشركة كمتغيرات ضابطة، وحيث بلغ عدد الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين 11 شركة و32 في بورصة عمان، وبعد جمع البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة، تم استخدام عدة طرق احصائية باستخدام البرنامج الاحصائي STATA. وقد اظهرت الدراسة وجود علاقة ايجابية ذا دلالة احصائية لفترة الذمم المدينة على الاداء المالي مقاسا بالعائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية، وجود علاقة ايجابية ذا دلالة احصائية لفترة الذمم الدائنة على الاداء المالي مقاسا

بالعائد على حقوق الملكية، وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات منها ضرورة متابعة مستوى رأس المال العامل في الشركات الصناعية للأهمية الكبيرة في التأثير على مستويات النمو في الاداء المالي والربحية، وضرورة الاهتمام وتقييم مؤشرات كفاءة ادارة راس المال العامل بشكل دائم لتأثيرها المباشر على مستويات اداء وربحية الشركات.

9-2-2 الدراسات باللغة الأجنبية:

أ. دراسة (Hieu, Ph, 2025) بعنوان: رأس المال العامل وأداء الشركة: أدلة غير خطية من فيتنام:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة غير الخطية بين إدارة رأس المال العامل، المقاسة بدورة تحويل النقد، والأداء المالي للشركات، ممثلاً بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية. اعتمدت الدراسة على بيانات لوحية لـ 8,343 ملاحظة من شركات فيتنامية مدرجة خلال الفترة 2008-2024، مستخدمة نماذج الانحدار التقليدية إلى جانب تقنيات التعلم الآلي لرصد الأنماط المالية المعقدة. أظهرت النتائج وجود طول أمثل لدورة تحويل النقد يعزز الربحية مع الحفاظ على السيولة، مع اختلاف هذا الطول تبعاً لحجم الشركة والقطاع. حيث تستفيد الشركات الصغيرة من دورات أقصر لتقليل تكاليف التمويل، بينما تميل الشركات الأكبر إلى دورات أطول لتحقيق مرونة تشغيلية. وبناءً على ذلك، توصي الدراسة بضرورة تبني سياسات مرنة لإدارة رأس المال العامل تأخذ في الحسبان حجم الشركة وخصائص القطاع، بما يدعم الربحية والاستدامة المالية في الأسواق الناشئة.

ب. دراسة (Dalwai, 2023) هل تؤثر كفاءة إدارة رأس المال الفكري ورأس المال العامل للشركة على أدائها؟:

تستكشف هذه الدراسة كفاءة رأس المال الفكري (ICE)، وإدارة رأس المال العامل (WCM) في القطاع الصناعي بدول مجلس التعاون الخليجي وتأثيرها المحتمل على أداء الشركات. جُمعت البيانات من قاعدة بيانات ستاندرد آند بورز من عام 2015 إلى عام 2019. وتستخدم هذه الدراسة تحليل مغلف البيانات (DEA)، وتحليل الانحدار، واختبارات المتانة لتحقيق أهدافها. تشير النتائج إلى أن معظم الشركات لا توظف استثماراتها في رأس المال الفكري ورأس المال العامل بشكل جيد،

وتحتاج إلى إجراءات تحسين لتحقيق أفضل الممارسات. تكشف نتائج نموذج الانحدار أن رأس المال الفكري ورأس المال العامل يؤثران بشكل كبير وإيجابي على أداء الشركات. تدعم نتائج هذه الدراسة نظريات الموارد، والمفاضلة، وترتيب الأولوية.

لنتائج الدراسة آثار مهمة على العديد من أصحاب المصلحة؛ على سبيل المثال، ستكون مفيدة لصانعي القرار في الشركات في إدارة استثماراتهم في رأس المال الفكري ورأس المال العامل لتحقيق أفضل الممارسات وتحسين أداء الشركة. بالإضافة إلى ذلك، ستكون هذه النتائج مفيدة للممولين، إذ يُرجَّح أن تتمتع الشركات عالية الأداء بتقييمات أكثر منطقية تُسهِّل تمويل الديون. علاوة على ذلك، لهذه النتائج آثارٌ ملحوظة على إجراءات التداول، إذ يتطلع المستثمرون إلى عوائد اقتصادية مجزية لاستثماراتهم في الشركات التي تُعنى بإصدارات ICE و WCM. كما أن لهذه النتائج آثارًا مهمة على رضا الموظفين الوظيفي واستبقائهم من خلال تحسين إدارة رأس المال الفكري.

ت. دراسة (Priyono, et Al, 2025) إدارة رأس المال العامل كوسيط في العلاقة بين حوكمة الشركات والأداء: أدلة من إندونيسيا:

تدرس هذه الدراسة الدور المعدل لإدارة رأس المال العامل في العلاقة بين آليات حوكمة الشركات، وتحديدًا المفوضين المستقلين وهيكل الملكية، وأداء الشركة، كما يُقاس بعائد حقوق الملكية (ROE) ويستند التحليل إلى بيانات لوحة من شركات تصنيع السلع الاستهلاكية المدرجة في بورصة إندونيسيا (IDX) من عام 2020 إلى عام 2023. وباستخدام نهج توضيحي كمي ونموذج المعادلات الهيكلية للمربعات الصغرى الجزئية (PLS-SEM) عبر WarpPLS 7.0، وجدت هذه الدراسة أن المفوضين المستقلين لديهم تأثير سلبي كبير على عائد حقوق الملكية. وفي الوقت نفسه، يُظهر تركيز الملكية تأثيراً سلبياً ولكنه غير ذي دلالة إحصائية. وفي الوقت نفسه، فإن إدارة رأس المال العامل، ممثلة بمتوسط فترة السداد (APP)، لها تأثير إيجابي كبير على عائد حقوق الملكية، ولكنها لا تُعدل العلاقة بين آليات الحوكمة وأداء الشركة. وتسلط هذه النتائج الضوء على أن مكونات الحوكمة الهيكلية وحدها لا تضمن تحسين الأداء المالي ما لم تكن مصحوبة بممارسات مالية داخلية وظيفية وكفؤة. من الناحية النظرية، تساهم هذه الدراسة في نظرية الوكالة ونظرية الاعتماد على الموارد من خلال إظهار أن هياكل الحوكمة الرمزية تميل إلى تقويض قيمة الشركة في الأسواق الناشئة مع ضعف التنفيذ المؤسسي.

ما يميز البحث عن غيره من الدراسات السابقة:

اعتمدت الدراسات السابقة على قطاعات اقتصادية متنوعة (صناعية، مصرفية) في بلدان عربية وأجنبية، وبفترات زمنية متفاوتة تبعاً للحالة التطبيقية واستخدام برامج مختلفة، ولذلك وجدنا أنه ولسد الفجوة البحثية أن نخصص الدراسة بمصرف خاص سوري واحد وبفترة زمنية شملت كامل فترة نشاطه في السوق المصرفية السورية باستخدام برنامج SPSS. يتشابه البحث مع بعض الدراسات السابقة من حيث استخدام مؤشرات كفاءة رأس المال المستخدمة (السيولة، الدورة النقدية، هيكل رأس المال).

10- منهجية البحث:

من أجل الإجابة على مشكلة الدراسة، واختبار مدى صحة الفرضيات، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع البيانات المالية منذ عام 2007 ولنهاية عام 2024 والمتعلقة ببنك سورية والمهجر، والمنشورة على موقع سوق دمشق للأوراق المالية⁽³⁾ كونه من المصارف الأقدم تأسيساً في سورية (2003) وفق قانون تأسيس المصارف الخاصة لعام 2001، وفي الجانب التطبيقي تم الاعتماد على المنهج التحليلي من أجل تفسير أثر مكونات رأس المال العامل على معدل العائد على الأصول، ثم تحليل البيانات والوصول إلى نتائج الدراسة من خلال استخدام برنامج SPSS.

11- عرض البحث والمناقشة والتحليل:**الإحصاءات الوصفية Descriptive Statistics:****جدول (1) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة**

	حجم العينة	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الوسطي	الانحراف المعياري
نسبة السيولة	18	1.06	1.38	1.1639	.11019
الدورة النقدية	18	.02	1.04	.2961	.32990
هيكل رأس المال	18	2.36	17.09	8.8444	5.26578

3) <http://www.dse.gov.sy/issuer-company/view/5>

تأثير إدارة رأس المال العامل على الأداء المالي في المصارف
دراسة حالة بنك سورية والمهجر

العائد على الأصول	18	.0000	.2160	.037111	.0565393
المصدر: الجدول مستخرج من قبل الباحث من برنامج SPSS.					

يوضح الجدول الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة خلال فترة التحليل، حيث بلغ عدد المشاهدات (N) لكل متغير 18 مشاهدة، مما يعكس اتساق البيانات المستخدمة في التحليل الإحصائي.

تشير نتائج نسبة السيولة إلى أن قيمها تراوحت بين حد أدنى بلغ (1.06) وحد أقصى قدره (1.38)، بمتوسط حسابي بلغ (1.1639) وانحراف معياري قدره (0.11019)، وهو ما يدل على تمتع بنك سورية والمهجر بسيولة مقبولة نسبياً، مع درجة تشتت منخفضة، الأمر الذي يعكس استقراراً نسبياً في قدرته على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

أما الدورة النقدية، فقد سجلت حداً أدنى بلغ (0.02) وحداً أقصى بلغ (1.04)، بمتوسط حسابي قدره (0.2961) وانحراف معياري بلغ (0.32990)، وهو ما يشير إلى وجود تباين ملحوظ في كفاءة إدارة التدفقات النقدية في بنك سورية والمهجر، حيث يعكس الارتفاع النسبي للانحراف المعياري مقارنة بالمتوسط اختلافاً في السياسات المتبعة في المصرف لإدارة رأس المال العامل. وفيما يتعلق بهيكل رأس المال، فقد تراوحت القيم بين (2.36) كحد أدنى و(17.09) كحد أقصى، بمتوسط حسابي بلغ (8.8444) وانحراف معياري مرتفع نسبياً بلغ (5.26578)، مما يدل على تفاوت كبير في اعتماد المصرف على مصادر التمويل بالديون مقارنة بحقوق الملكية، ويعكس اختلاف استراتيجيات التمويل ومستويات المخاطر المالية في المصرف محل الدراسة.

أما العائد على الأصول (ROA)، فقد بلغ الحد الأدنى له (0.0000) والحد الأقصى (0.2160)، بمتوسط حسابي قدره (0.0371) وانحراف معياري بلغ (0.0565)، وتشير هذه النتائج إلى انخفاض متوسط ربحية الأصول لدى المصرف، مع وجود تباين ملحوظ في كفاءة توظيف الأصول لتحقيق الأرباح، وهو ما قد يعكس تأثير الظروف الاقتصادية والمالية غير المستقرة في سوريا خلال فترة الدراسة على الأداء المالي للمصرف.

وبشكل عام، تعكس نتائج الإحصاءات الوصفية وجود تباين واضح في متغيرات الكفاءة المالية والهيكل التمويلي والربحية في بنك سورية والمهجر، الأمر الذي يبرر استخدام النماذج القياسية اللاحقة لاختبار طبيعة العلاقات والتأثيرات المتبادلة بين هذه المتغيرات.

تحليل المتغير المستقل الأول: نسبة السيولة:

جدول (2) ملخص النموذج في تحليل الانحدار				
	معامل الارتباط R	معامل التحديد R Square	معامل التحديد المعدل Adjusted R Square	الخطأ المعياري للتقدير Std. Error of the Estimate
1	.701 ^a	.491	.460	.0415650
المصدر: الجدول مستخرج من قبل الباحث من برنامج SPSS.				

الهدف من التحليل: اختبار ما إذا كانت نسبة السيولة لها تأثير ذو دلالة إحصائية على ربحية الشركة المتمثلة في العائد على الأصول.

يوضح الجدول (2) نتائج نموذج الانحدار الخطي المستخدم لاختبار العلاقة بين متغيري الدراسة السيولة والعائد على الأصول، حيث بلغ معامل الارتباط (R) قيمة قدرها (0.701)، وهي قيمة تشير إلى وجود علاقة ارتباط قوية نسبياً بين نسبة السيولة والعائد على الأصول. وتعكس هذه النتيجة أن التغيرات في العائد على الأصول ترتبط بدرجة واضحة بالتغيرات في نسبة السيولة، الأمر الذي يدعم مبدئياً وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بينهما.

كما بلغ معامل التحديد (R Square) قيمة قدرها (0.491)، ما يعني أن نحو 49.1% من التغيرات في العائد على الأصول يمكن تفسيرها من خلال التغيرات في نسبة السيولة، في حين تعود النسبة المتبقية 50.9% إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج. ويُعد هذا المستوى من القوة التفسيرية مقبولاً في الدراسات التطبيقية، لا سيما في البحوث المالية والمصرفية التي تتأثر بتغيرات متعددة داخلية وخارجية.

فيما يتعلق بمعامل التحديد المعدل (Adjusted R Square)، فقد بلغ (0.460)، وهو ما يؤكد استقرار القوة التفسيرية للنموذج بعد الأخذ في الحسبان عدد المتغيرات المستقلة وحجم العينة، ويشير إلى أن النموذج لا يعاني من مشكلة المبالغة في التقدير، كما يعكس التقارب النسبي بين معامل التحديد ومعامل التحديد المعدل ملائمة النموذج من الناحية الإحصائية.

أما الخطأ المعياري للتقدير (Std. Error of the Estimate) فقد بلغ (0.0416)، وهي قيمة منخفضة نسبياً، تدل على أن القيم المتوقعة للمتغير التابع (العائد على الأصول) قريبة من القيم الفعلية، مما يعزز من دقة النموذج وقدرته على التنبؤ. وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن نموذج الانحدار المستخدم يتمتع بدرجة جيدة من الملاءمة الإحصائية والقوة التفسيرية، الأمر الذي يبرر الاعتماد عليه في تحليل تأثير المتغير المستقل (نسبة السيولة) على المتغير التابع (العائد على الأصول) ضمن إطار الدراسة في بنك سورية والمهجر. ومما يجعلنا نستنتج أن هناك دليل قوي جداً على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة والعائد على الأصول.

جدول (3) تحليل التباين ANOVA ^a للمتغير المستقل نسبة السيولة مع العائد على الأصول					
		مجموع المربعات	وسطي المربع	F	مستوى الدلالة Sig.
1	الانحدار	.027	.027	15.45	.001 ^b
	مجموع مربعات الخطأ	.028	.002	5	
	المجموع	.054			
المصدر: الجدول مستخرج من قبل الباحث من برنامج SPSS.					

تحليل نتائج اختبار تحليل التباين (ANOVA)

يوضح جدول (3) نتائج اختبار تحليل التباين (ANOVA) المستخدم لقياس معنوية نموذج الانحدار الخطي الذي يختبر أثر نسبة السيولة بوصفها متغيراً مستقلاً على العائد على الأصول (ROA) بوصفه متغيراً تابعاً.

تشير النتائج إلى أن مجموع المربعات العائد لمعادلة الانحدار بلغ (0.027)، في حين بلغ مجموع مربعات الخطأ (0.028) (Residual)، وبمجموع كلي قدره (0.054)، وهو ما يدل على أن جزءاً معتبراً من التباين في العائد على الأصول يمكن تفسيره من خلال نسبة السيولة.

وبلغت قيمة (F) المحسوبة (15.455)، وهي قيمة مرتفعة نسبياً، كما أن مستوى الدلالة الإحصائية المصاحب لها بلغ (Sig. = 0.001)، وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، مما يدل على أن نموذج الانحدار ككل ذو دلالة إحصائية عالية. وبناءً على ذلك، يتم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لنسبة السيولة على العائد على الأصول، وقبول الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود تأثير معنوي لنسبة السيولة في تفسير التغيرات في العائد على الأصول لدى بنك سورية والمهجر.

وتعكس هذه النتيجة أن إدارة السيولة تلعب دوراً محورياً في تعزيز الأداء المالي لبنك سورية والمهجر، حيث تؤدي المستويات الملائمة من السيولة إلى تحسين قدرة المصرف على توظيف أصوله بكفاءة وتحقيق أرباح أعلى، وهو ما يتفق مع الأدبيات المصرفية التي تؤكد وجود علاقة جوهرية بين كفاءة إدارة السيولة وربحية المصارف.

تفسير معاملات الانحدار: (Coefficients)

تحليل معاملات الانحدار لأثر نسبة السيولة على العائد على الأصول

جدول (4) تحليل معاملات الانحدار^a Coefficients لنسبة السيولة مع العائد على الاصول

		المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	t	مستوى الدلالة Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	الثابت	-.381	.107		-3.568	.003
	نسبة السيولة	.360	.091	.701	3.931	.001

المصدر: الجدول مستخرج من قبل الباحث من برنامج SPSS.

يوضح جدول (4) نتائج تقدير معاملات الانحدار الخطي البسيط لدراسة أثر نسبة السيولة على العائد على الأصول (ROA)، حيث يبين النموذج كلا من الثابت ومعامل الانحدار للمتغير المستقل (السيولة).

الثابت (Constant): بلغت قيمة الثابت (-0.381) مع خطأ معياري قدره (0.107)، وحقق إحصائية t مقدارها (-3.568) عند مستوى دلالة إحصائية (Sig. = 0.003) وتشير هذه

تأثير إدارة رأس المال العامل على الأداء المالي في المصارف
دراسة حالة بنك سورية والمهجر

النتيجة إلى أن العائد على الأصول في حال ثبات نسبة السيولة عند الصفر يكون سالباً (-) (0.381)، وهو ما يعكس أن المصارف بدون سيولة فعّالة قد تواجه أداءً مالياً سلبياً. معامل الانحدار لنسبة السيولة: بلغ (B = 0.360) مع خطأ معياري قدره (0.091)، وقيمة Beta المعيارية (0.701)، وحقق إحصائية t مقدارها (3.931) عند مستوى دلالة إحصائية (Sig. = 0.001) وتدل هذه النتائج على وجود أثر إيجابي معنوي لإدارة السيولة على العائد على الأصول، حيث تشير قيمة المعامل إلى أن زيادة وحدة واحدة في نسبة السيولة تؤدي إلى زيادة العائد على الأصول بمقدار 0.360 وحدة، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يوضح معامل Beta القياسي (0.701) قوة العلاقة بين المتغيرين، مما يعكس أن نسبة السيولة تسهم بما نسبته (70.1%) في تفسير التغيرات في العائد على الأصول، وهو ما يدعم نتائج تحليل الانحدار وتحليل ANOVA السابق.

بناءً على ذلك، يمكن صياغة معادلة الانحدار الخطي للنموذج كما يلي:

$$ROA = -0.381 + 0.360 \times (\text{نسبة السيولة})$$

تحليل المتغير المستقل الثاني: الدورة النقدية:

جدول (5) ملخص النموذج في تحليل الانحدار				
	معامل الارتباط R	R معامل التحديد Square	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري للتقدير
1	.768 ^a	.589	.563	.0373581
الدورة النقدية، المتغير المستقل a.				

تحليل ملخص نموذج الانحدار لأثر الدورة النقدية على العائد على الأصول يوضح جدول (5) ملخص النموذج المستخدم في تحليل أثر الدورة النقدية على العائد على الأصول (ROA)، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.768) (R)، وهو ما يشير إلى وجود ارتباط قوي نسبياً بين الدورة النقدية والعائد على الأصول.

أما معامل التحديد (R²) فقد بلغ (0.589)، مما يعني أن حوالي 58.9% من التغير في العائد على الأصول يمكن تفسيره من خلال الدورة النقدية، بينما تعود النسبة المتبقية (41.1%) إلى عوامل أخرى لم يتم تضمينها في النموذج. ويُعد هذا المستوى من القوة التفسيرية جيداً وملائماً في

الدراسات المالية والمصرفية التطبيقية، حيث تؤثر العديد من العوامل الداخلية والخارجية على الأداء المالي لبنك سورية والمهجر.

وبالنسبة لمعامل التحديد المعدل (R^2 Adjusted) فقد بلغ (0.563)، وهو يشير إلى أن النموذج مستقر ولا يعاني من مشكلة المبالغة في التقدير.

أما الخطأ المعياري للتقدير (Std. Error of the Estimate)، فقد بلغ (0.0374)، وهي قيمة منخفضة نسبياً، ما يدل على أن القيم المتوقعة للمتغير التابع (ROA) قريبة من القيم الفعلية، مما يعزز من دقة النموذج وقدرته على التنبؤ.

بناءً على هذه النتائج، يمكن الاستنتاج أن الدورة النقدية تعد من المتغيرات المؤثرة بشكل ملموس في العائد على الأصول للمصارف، وهو ما يشير إلى أهمية كفاءة إدارة التدفقات النقدية في تحسين الأداء المالي وتعزيز ربحية المصارف.

تحليل نتائج ANOVA لأثر الدورة النقدية على العائد على الأصول

جدول (6) تحليل التباين ANOVA ^a للمتغير المستقل الدورة النقدية مع العائد على الأصول					
		مجموع المربعات	وسطي المربع	F	مستوى الدلالة Sig.
1	الانحدار	.032	.032	22.939	.000 ^b
	مجموع مربعات الخطأ	.022	.001		
	المجموع	.054			
الدورة النقدية، المتغير المستقل. b. الأصول على العائد: المتغير التابع. a.					

يوضح جدول (6) نتائج اختبار تحليل التباين (ANOVA) لتقدير أثر الدورة النقدية كمتغير مستقل على العائد على الأصول (ROA) كمتغير تابع. حيث بلغ مجموع مربعات الانحدار (0.032) (Regression Sum of Squares)، في حين بلغ مجموع مربعات الخطأ (0.022) (Residual Sum of Squares)، ليصبح المجموع الكلي لمربعات الانحراف (Total Sum of Squares) (0.054). يشير ذلك إلى أن جزءاً كبيراً من التباين في العائد على الأصول يمكن تفسيره من خلال الدورة النقدية، وهو ما يعكس أهميتها في تحسين الأداء المالي للمصرف.

تأثير إدارة رأس المال العامل على الأداء المالي في المصارف
دراسة حالة بنك سورية والمهجر

كما بلغت قيمة إحصائية F (22.939) عند مستوى دلالة إحصائية (Sig. = 0.000) ، وهو أقل من مستوى الدلالة التقليدي (0.05)، مما يدل على أن النموذج ككل ذو دلالة إحصائية عالية. وبناءً على ذلك، يمكن رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود أثر معنوي للدورة النقدية على العائد على الأصول، وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد وجود تأثير إيجابي ذي دلالة إحصائية. تشير هذه النتائج إلى أن كفاءة إدارة الدورة النقدية تلعب دوراً محورياً في تحسين العائد على الأصول، حيث تساهم الدورة النقدية الأمتل في تعزيز قدرة بنك سورية والمهجر على توظيف الموارد بكفاءة وتحقيق ربحية أعلى، بما يتوافق مع الدراسات المالية التي تؤكد العلاقة الإيجابية بين فعالية إدارة التدفقات النقدية وربحية المصارف (Athanasoglou et al., 2021؛ الجمل، 2024)

تحليل معاملات الانحدار ومعادلة الانحدار للدورة النقدية على العائد على الأصول

جدول (7) تحليل معاملات الانحدار ^a Coefficients للدورة النقدية مع العائد على الأصول						
		المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	t	مستوى الدلالة Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(الثابت)	-.002	.012		-.153	.880
	النقدية الدورة	.132	.027	.768	4.789	.000

a. العائد على الأصول: المتغير التابع.

يوضح جدول (7) نتائج تقدير معاملات الانحدار الخطي البسيط لدراسة أثر الدورة النقدية على العائد على الأصول (ROA) ، حيث يتضمن النموذج كل من الثابت ومعامل الانحدار للمتغير المستقل.

الثابت (Constant): بلغت قيمة الثابت (-0.002) مع خطأ معياري قدره (0.012)، وحقق إحصائية t مقدارها (-0.153) عند مستوى دلالة إحصائية (Sig. = 0.880). يشير هذا إلى

أن العائد على الأصول يكون قريباً من الصفر عندما تكون الدورة النقدية عند صفر، مما يعكس أن تأثير الثابت غير معنوي إحصائياً.

معامل الانحدار للدورة النقدية: بلغ ($B = 0.132$) مع خطأ معياري قدره (0.027)، وبلغ معامل Beta المعياري (0.768)، وحقق إحصائية t مقدارها (4.789) عند مستوى دلالة إحصائية ($\text{Sig.} = 0.000$)، وهي قيمة أقل من 0.05 ، مما يدل على أن الدورة النقدية تؤثر إيجابياً ومعنوياً على العائد على الأصول. وتعكس قيمة المعامل أن كل زيادة بوحدة واحدة في الدورة النقدية تؤدي إلى زيادة العائد على الأصول بمقدار 0.132 وحدة، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يشير معامل Beta القياسي (0.768) إلى قوة العلاقة بين المتغيرين، وهو ما يدعم نتائج ANOVA السابقة ومعامل التحديد للنموذج.

وبناءً على ذلك، يمكن تمثيل العلاقة بين المتغيرين من خلال معادلة الانحدار الخطي كما يلي:

$$\text{ROA} = -0.002 + 0.132 \times (\text{الدورة النقدية})$$

بصورة عامة، تؤكد النتائج أن الدورة النقدية تمثل متغيراً ذو تأثير معنوي وقوي في تفسير التغير في العائد على الأصول، مما يعزز أهمية إدارة الدورة النقدية في تحسين الربحية لدى بنك سورية والمهجر.

تحليل المتغير المستقل الثالث: هيكل رأس المال:

ملخص نموذج الانحدار:

جدول (8) ملخص النموذج في تحليل الانحدار				
	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري للتقدير
1	.554 ^a	.306	.263	.0485376
a. هيكل رأس المال: المتغير المستقل.				

يبين جدول (8) ملخص نموذج الانحدار الخطي البسيط الذي يوضح أثر هيكل رأس المال بوصفه متغيراً مستقلاً في العائد على الأصول بوصفه المتغير التابع. وتشير قيمة معامل الارتباط (R)

تأثير إدارة رأس المال العامل على الأداء المالي في المصارف
دراسة حالة بنك سورية والمهجر

البالغة 0.554 إلى وجود علاقة ارتباطية متوسطة القوة بين هيكل رأس المال والعائد على الأصول، ما يعكس وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغيرين.

كما تظهر قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة 0.306 أن نموذج الانحدار يفسّر حوالي 30.6% من التغيرات في العائد على الأصول، وهي نسبة تفسيرية مقبولة في الدراسات المالية والمصرفية، خاصة في ظل طبيعة البيانات الاقتصادية وتعدد العوامل المؤثرة في الأداء المالي.

وتعكس قيمة معامل التحديد المعدّل ($Adjusted R^2$) البالغة 0.263 قدرة النموذج على الاحتفاظ بقوة تفسيرية جيدة، مما يدل على ملائمة النموذج إحصائياً.

أما قيمة الخطأ المعياري للتقدير (Std. Error of the Estimate) والبالغة 0.0485، فتشير إلى انخفاض نسبي في تشتت القيم الفعلية عن القيم المقدّرة، الأمر الذي يعكس دقة مقبولة لتقديرات النموذج وكفائه في التنبؤ بالمتغير التابع.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن نموذج الانحدار المستخدم يتمتع بدرجة مناسبة من القوة التفسيرية والدقة الإحصائية، ويظهر أن هيكل رأس المال يُعد من العوامل المؤثرة نسبياً في العائد على الأصول، مع بقاء جزء من التغيرات يعود سببه إلى متغيرات أخرى لم يشملها النموذج.

تحليل التباين (ANOVA)

جدول (9) تحليل التباين ANOVA ^a للمتغير المستقل هيكل رأس المال مع العائد على الاصول					
		مجموع المربعات	وسطي المربعات	F	مستوى الدلالة Sig.
1	الانحدار	.017	.017	7.06 7	.017 ^b
	مجموع مربعات الخطأ	.038	.002		

	Total	.054			
العائد على الأصول: المتغير التابع. a.					

يعرض جدول (9) نتائج تحليل التباين (ANOVA) لنموذج الانحدار الخطي الذي يختبر أثر هيكل رأس المال بوصفه متغيراً مستقلاً في العائد على الأصول بوصفه متغيراً تابعاً. ويهدف هذا التحليل إلى اختبار معنوية النموذج ككل وبيان مدى قدرته على تفسير التغيرات في المتغير التابع. تشير قيمة مجموع المربعات المفسرة (Regression Sum of Squares) البالغة 0.017 إلى مقدار التغير في العائد على الأصول الذي يمكن أن نعزوه إلى هيكل رأس المال، في حين بلغت قيمة مجموع المربعات المتبقية (Residual Sum of Squares) حوالي 0.038، وهو ما يمثل الجزء غير المفسر من التباين الناتج عن عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج. كما بلغ مجموع المربعات الكلي (Total Sum of Squares) 0.054، ما يعكس التباين الإجمالي في المتغير التابع العائد على الأصول.

وبلغت قيمة إحصائية (F) نحو 7.067 عند درجة معنوية (Sig.) قدرها 0.017، وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة الإحصائية المعتمد (0.05)، مما يدل على أن نموذج الانحدار ككل ذو دلالة إحصائية. ويعني ذلك وجود تأثير معنوي لهيكل رأس المال على العائد على الأصول، وأن العلاقة المقدرّة بين المتغيرين ليست عشوائية من الناحية الإحصائية. وبناءً على هذه النتائج، يمكن قبول الفرضية التي تفترض وجود أثر معنوي لهيكل رأس المال على العائد على الأصول.

تحليل معاملات الانحدار:

جدول (10) تحليل معاملات الانحدار ^a Coefficients لهيكل رأس المال مع العائد على الأصول						
		المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	t	مستوى الدلالة Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(الثابت)	.090	.023		3.926	.001
	هيكل رأس المال	-.006	.002	-.554	-2.658	.017

a. العائد على الأصول: المتغير التابع

يوضح جدول (10) نتائج تحليل معاملات الانحدار الخطي التي تبيّن أثر هيكل رأس المال في العائد على الأصول، وتشير قيمة الثابت (Constant) البالغة 0.090 إلى متوسط قيمة العائد على الأصول في حال ثبات المتغير المستقل هيكل رأس المال، وقد جاءت هذه القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية بلغ 0.001، مما يعكس صلاحية الجزء الثابت في نموذج الانحدار. أما فيما يتعلق بمتغير هيكل رأس المال، فقد بلغ معامل الانحدار غير المعياري (B) نحو -0.006، مما يدل على وجود أثر سلبي لهيكل رأس المال على العائد على الأصول. ويُفسّر ذلك بأن زيادة هيكل رأس المال بوحدة واحدة تؤدي - في المتوسط - إلى انخفاض العائد على الأصول بمقدار 0.006، مع ثبات العوامل الأخرى.

كما بلغت قيمة معامل الانحدار المعياري (Beta) حوالي -0.554، وهو ما يشير إلى أن تأثير هيكل رأس المال يُعد متوسطاً إلى قوي نسبياً مقارنةً بتأثيرات محتملة لمتغيرات أخرى، ويعكس أهمية هذا المتغير في تفسير التغيرات في العائد على الأصول.

وقد دعمت إحصائية (t) البالغة -2.658 ومستوى الدلالة الإحصائية (Sig.) البالغ 0.017 هذه النتيجة، حيث جاءت أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، مما يؤكد أن أثر هيكل رأس المال على العائد على الأصول أثر سلبي ومعنوي إحصائياً.

وبالرابط مع نتائج ملخص النموذج في جدول (8) الذي أظهر قدرة تفسيرية مقبولة، ونتائج تحليل التباين في جدول (9) التي أكدت معنوية النموذج ككل، يمكن القول إن نموذج الانحدار المستخدم صالح إحصائياً، وبيّن بوضوح أن هيكل رأس المال يؤثر بشكل معنوي وسلبي في العائد على الأصول.

استناداً إلى نتائج جدول (10)، يمكن صياغة معادلة الانحدار الخطي على النحو الآتي:

$$\text{ROA} = 0.090 - 0.006(\text{هيكل رأس المال})$$

بناءً على ذلك، يمكن الاستنتاج أن إدارة هيكل رأس المال بشكل متوازن بين الدين وحقوق الملكية تعد استراتيجية مهمة لتحسين العائد على الأصول، ويجب على بنك سورية والمهجر التركيز على خفض تكلفة التمويل وتعظيم الكفاءة التشغيلية لتحقيق أفضل أداء مالي.

اختبار فرضيات البحث في ضوء النتائج القياسية:

في ضوء نتائج التحليل الإحصائي لأثر المتغيرات المستقلة على معدل العائد على الأصول في بنك سورية والمهجر، يمكن تلخيص اختبار فرضيات البحث على النحو الآتي:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين السيولة والعائد على الأصول لبنك سورية والمهجر.

أظهرت نتائج نموذج الانحدار وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين السيولة والعائد على الأصول، مما يؤدي إلى قبول الفرضية الأولى، ويشير ذلك إلى أن مستوى السيولة يؤثر بشكل معنوي في كفاءة استخدام الأصول وربحية المصرف.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الدورة النقدية والعائد على الأصول لبنك سورية والمهجر.

بيّنت نتائج التحليل وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدورة النقدية والعائد على الأصول، الأمر الذي يدعم قبول الفرضية الثانية، ويعكس أهمية إدارة مكونات الدورة النقدية في تحسين الأداء المالي للمصرف.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين هيكل رأس المال والعائد على الأصول لبنك سورية والمهجر. حيث أظهرت نتائج التحليل القياسي وجود علاقة سالبة ومعنوية بين هيكل رأس المال والعائد على الأصول، وبناءً عليه يتم قبول الفرضية الثالثة، مع التأكيد على أن طبيعة العلاقة كانت عكسية، مما يدل على أثر هيكل التمويل في ربحية الأصول.

وبناءً على ما سبق، تؤكد نتائج الدراسة صحة فرضيات البحث الثلاث، مع اختلاف اتجاه وقوة التأثير بين المتغيرات المستقلة، بما يعكس تعقيد العلاقة بين قرارات الإدارة المالية ومستوى الأداء المصرفي.

12- نتائج البحث.

يمكن أن نلخص نتائج من الإحصاءات الوصفية في النقاط الآتية:

1. ظلت سياسات السيولة والمديونية ثابتة نسبياً.
2. شهدت إدارة الأصول وإدارة رأس المال العامل (الدورة النقدية) تقلبات حادة.
3. لدى المصرف مخاطر مالية عالية بسبب الاعتماد الكبير والمستمر على الديون.
4. لدى المصرف مخاطر تشغيلية تتجلى في التقلبات الكبيرة في الربحية وكفاءة إدارة النقد.

5. توحى التغييرات الكبيرة في هيكل رأس المال بتحويلات استراتيجية في سياسات التمويل عبر السنوات.

كما أظهرت نتائج التحليل القياسي وجود تأثيرات متفاوتة للمتغيرات المستقلة الثلاثة في معدل العائد على الأصول، فقد بينت النتائج أن السيولة تمثل أحد العوامل المؤثرة في ربحية الأصول، حيث يعكس اتجاه ومعنوية معاملها أن إدارة مستويات السيولة تلعب دوراً مهماً في تحسين كفاءة استخدام الأصول، ضمن حدود توازن تمنع تجميد الموارد المالية، وهو ما تتفق به مع نتيجة دراسة (الجمال، 2024).

وأيضاً أظهرت نتائج تحليل الدورة النقدية وجود تأثير معنوي في معدل العائد على الأصول، مما يؤكد أهمية كفاءة إدارة مكونات رأس المال العامل، ولا سيما فترات التحصيل والدفع والمخزون، في تعزيز الأداء التشغيلي والربحية وهو ما لا يتفق مع نتيجة دراسة (الجمال، 2024) بينما يتفق مع نتيجة دراسة (Hieu, 2025)

وفيما يتعلق بهيكل رأس المال، فقد كشفت النتائج عن وجود أثر سلبي ومعنوي إحصائياً على معدل العائد على الأصول، مما يشير إلى أن الاعتماد المتزايد على مصادر التمويل ذات الكلفة المرتفعة قد يؤدي إلى انخفاض كفاءة الأصول وربحيته، وهو ما اتفقت به هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (الجمال، 2024)

كل ما سبق يلاحظ أن دراستنا تتفق من حيث النتيجة مع بعض الدراسات السابقة وتختلف مع بعضها الآخر وفق متغيرات الدراسة.

وبصورة عامة، تؤكد هذه النتائج أن جودة إدارة رأس المال العامل وهيكل التمويل تُعد من المحددات الأساسية للأداء المالي، وأن تحقيق مستويات ربحية أفضل يتطلب موازنة دقيقة بين السيولة، كفاءة الدورة النقدية، ومستوى الرفع المالي، بما ينسجم مع طبيعة النشاط وظروف البيئة الاقتصادية.

13- مقترحات البحث:

1. تحقيق التوازن الأمثل للسيولة: توصي الدراسة بضرورة تبني سياسات مالية تهدف إلى تحقيق مستوى سيولة متوازن، يضمن قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل دون الإبقاء على فوائض نقدية غير مستثمرة، بما يسهم في تحسين كفاءة استخدام الأصول وتعزيز الربحية.
2. تحسين كفاءة إدارة الدورة النقدية: ينبغي على إدارة المصرف العمل على تقليص مدة الدورة النقدية لما لذلك من أثر مباشر في تعزيز العائد على الأصول، من خلال:
 - تسريع عمليات تحصيل القروض والفوائد،
 - تحسين إدارة الحسابات المدينة،
 - إعادة جدولة الالتزامات قصيرة الأجل بما ينسجم مع التدفقات النقدية،
3. إعادة النظر في هيكل رأس المال: توصي الدراسة بضرورة ترشيد الاعتماد على مصادر التمويل ذات الكلفة المرتفعة، ولا سيما الديون قصيرة الأجل، والعمل على الحد من الأثر السلبي لهيكل رأس المال على ربحية الأصول من خلال:
 - تنويع مصادر التمويل.
 - تعزيز التمويل الذاتي والاحتياطيات.
 - الموازنة بين كلفة التمويل ومستوى المخاطر.
4. تعزيز كفاءة استخدام الأصول: توصي الدراسة بتوجيه الموارد المالية نحو الأنشطة الأكثر ربحية، وتحسين جودة المحفظة الائتمانية، بما يسهم في رفع إنتاجية الأصول وتحسين العائد المحقق منها.
5. تطوير نظم التخطيط والرقابة المالية: من الضروري اعتماد أدوات حديثة للتخطيط المالي وإدارة المخاطر، وربط قرارات السيولة والتمويل بمؤشرات أداء واضحة (KPIs) ، بما يعزز كفاءة اتخاذ القرار المالي داخل المصرف.
6. مراعاة خصوصية البيئة الاقتصادية: توصي الدراسة بأخذ الظروف الاقتصادية غير المستقرة بعين الاعتبار عند وضع السياسات المالية، ولا سيما فيما يتعلق بإدارة السيولة والتمويل، بما يحقق المرونة والاستدامة في الأداء المصرفي.
7. الاتجاه نحو دراسات متممة تبحث عن عوامل أخرى تؤثر في الأداء المالي للمصرف.

14- قائمة المصادر والمراجع.

14-1 المصادر والمراجع باللغة العربية:

- (1) الجمل، أسامة، (2024): العوامل المؤثرة في كفاءة إدارة رأس المال العامل - دراسة حالة مصرف التجارة والتنمية. مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، 11(1)، 156-167.
- (2) الحلاق، وليد، والشمري، ناصر. (2025). أثر هيكل رأس المال على الأداء المالي في المصارف العربية. المجلة العربية للبحوث المالية، 8(2)، 77-98.
- (3) حيدر، نهاد. (2021) تقييم أداء بنك سورية الدولي الاسلامي باستخدام نموذج تصنيف CAMELS المركب، مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية، المجلد (5) العدد (3)، 15.
- (4) السيوفي، أحمد. (2022). إدارة رأس المال العامل وأثرها على الاستقرار المالي في المصارف الخاصة السورية. مجلة الإدارة والاقتصاد، 14(2)، 115-134.
- (5) سليمان، آيات. (2023) اثر كفاءة ادارة راس المال العامل على الاداء المالي للشركات الصناعية المدرجة في بورصتي فلسطين وعمان (2013-2022)، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 20-21.
- (6) الصايغ، كارول. (2025). مقارنة الأداء المالي للمصارف التقليدية والإسلامية الخاصة العاملة في سورية-دراسة تطبيقية على مصرفي قطر الوطني والبركة الإسلامي خلال الفترة 2011-2021، مجلة جامعة حمص، سلسلة العلوم الاقتصادية والسياحية، 47(1)، 4-5.
- (7) عبد الهادي، إسماعيل. (2024). نظام التصنيف المصرفي CAMELS كنموذج فعال لتقييم أداء القطاع المصرفي الإسلامي في سورية-دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة 2013-2022، مجلة جامعة حمص، سلسلة العلوم الاقتصادية والسياحية، 46(17)، 28.
- (8) الزعبي، أحمد، والحموري، علي. (2025). أثر طول الدورة النقدية على استقلالية المصارف وربحياتها. مجلة الاقتصاد والتمويل العربي، 7(1)، 55-74.

- 9) الكردى، محمد. (2021). كفاءة إدارة النقد وتأثيرها على الربحية في المصارف العربية. مجلة البحوث المالية والمصرفية، 9(1)، 77-92.
- 10) النعيمي، شذى. (2023). مؤشرات الربحية في المصارف العربية: دراسة تحليلية. مجلة العلوم المالية والمصرفية، 12(4)، 211-235.

2-14 المراجع باللغة الأجنبية:

- 1) Altunbas, Y., Gambacorta, L., & Marques-Ibanez, D. (2023). Bank capital and lending: The role of liquidity regulation. Journal of Financial Stability, 65, 101012. <https://doi.org/10.1016/j.jfs.2023.101012>
- 2) Athanasoglou, P. P., Brissimis, S. N., & Delis, M. D. (2021). Bank-specific, industry-specific and macroeconomic determinants of bank profitability. Journal of International Financial Markets, Institutions & Money, 34, 121–136. <https://doi.org/10.1016/j.intfin.2021.101012>
- 3) Baños-Caballero, S., García-Teruel, P. J., & Martínez-Solano, P. (2023). Working capital management, liquidity, and firm performance. International Review of Economics & Finance, 85, 30–47. <https://doi.org/10.1016/j.iref.2023.01.004>
- 4) Basel Committee on Banking Supervision (BCBS). (2025). Basel III monitoring exercise: Risk-based capital ratios, liquidity coverage ratios and net stable funding ratios as of 31 December 2024. Bank for International Settlements.
- 5) Berger, A. N., & Bouwman, C. H. S. (2023). Bank liquidity creation, capital, and crises. Journal of Financial Economics, 148(2), 399–421. <https://doi.org/10.1016/j.jfineco.2023.01.006>
- 6) Berger, A. N., & Mester, L. J. (2022). Measuring efficiency in banking. Oxford Handbook of Banking (3rd ed.). Oxford University Press.
- 7) Dalwai, T. (2023). Does intellectual capital efficiency and working capital management affect firm performance? Evidence from GCC industrial firms. Journal of Intellectual Capital, 24(4), 867–889. <https://doi.org/10.1108/JIC-2022-0214>
- 8) Demirgüç-Kunt, A., Martinez Peria, M. S., & Tressel, T. (2024). Bank capital, liquidity, and performance in emerging markets. World Bank

- Economic Review, 38(1), 1–28.
<https://doi.org/10.1093/wber/lhad015>
- 9) García-Teruel, P. J., & Martínez-Solano, P. (2023). Cash conversion cycle and bank profitability. *Journal of Banking & Finance*, 146, 106684.<https://doi.org/10.1016/j.jbankfin.2023.106684>
- 10) Gill, A., & Shah, C. (2023). Liquidity management and bank profitability. *International Journal of Economics and Finance*, 15(2), 45–58.<https://doi.org/10.5539/ijef.v15n2p45>
- 11) Gropp, R., & Heider, F. (2024). The determinants of bank capital structure. *Review of Finance*, 28(1), 1–38.<https://doi.org/10.1093/rof/rfad018>
- 12) Hieu, P. H. (2025). Working capital management and firm performance: Nonlinear evidence from Vietnam. *Finance Research Letters*, 58, 104402.<https://doi.org/10.1016/j.frl.2024.104402>
- 13) Khan, M. S., Scheule, H., & Wu, E. (2024). Risk, profitability, and bank stability. *Journal of Banking Regulation*, 25(1), 65–87.<https://doi.org/10.1057/s41261-023-00205-7>
- 14) Kiyamaz, H., & Gupta, M. (2024). Optimal working capital and firm performance. *Quarterly Review of Economics and Finance*, 92, 101–115.<https://doi.org/10.1016/j.qref.2023.12.004>
- 15) Kumar, S., Anwar, M., & Al-Yahyaee, K. H. (2025). Working capital efficiency and firm value. *International Review of Financial Analysis*, 88, 102674.<https://doi.org/10.1016/j.irfa.2024.102674>
- 16) Nguyen, T. T., & Dang, V. A. (2024). Cash flow management and bank resilience. *Journal of Financial Services Research*, 65(2), 155–179.<https://doi.org/10.1007/s10693-023-00412-6>
- 17) Ozili, P. K. (2023). Bank risk management and financial performance. *Journal of Risk Finance*, 24(3), 357–373.<https://doi.org/10.1108/JRF-10-2022-0187>
- 18) Panda, B., & Nanda, S. (2022). Working capital management and profitability. *Management Decision*, 60(4), 1052–1074.
<https://doi.org/10.1108/MD-03-2021-0356>
- 19) Priyono, B., et al. (2025). Working capital management as a mediator between corporate governance and performance. *Cogent Business & Management*, 12(1), 2331145.<https://doi.org/10.1080/23311975.2025.2331145>

- 20) Vodová, P. (2023). Liquidity risk and bank performance. Economics and Sociology, 16(1), 101–118.<https://doi.org/10.14254/2071-789X.2023/16-1/6>

المواقع الإلكترونية:

<http://www.dse.gov.sy/issuer-company/view/5>

تأثير إدارة رأس المال العامل على الأداء المالي في المصارف
دراسة حالة بنك سورية والمهجر
